



دراسة موجزة عن اتفاقية نقل البضائع الدولية على الطرق TIR

اعداد

سهام علي كاظم/ م . رئيس مترجمين
شميم عبد الرحمن حسين / مترجم اقدم

إشراف ومراجعة

المهندس

هلال القرشي

الامين التنفيذي

للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

في منطقة الاسكوا

كانون اول ٢٠١٧

دراسة موجزة عن

اتفاقية نقل البضائع الدولية على الطرق TIR

اولاً - مقدمة

تعريف نظام النقل البري الدولي (TIR)

النقل البري الطرقي (TIR) هو نظام نقل دولي قائم على اتفاقية للامم المتحدة يتم تنفيذها على مستوى العالم في شراكة بين القطاعين العام والخاص ويعمل نظام النقل الدولي على تسهيل وتأمين التجارة والنقل الدولي الطرقي لاكثر من (٦٠) عاما ، من خلال السماح بمرور حاويات شحن ومركبات تحمل ختم الكمارك الى بلدان العبور بدون فحص على الحدود .

ثانياً - الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع التي تشملها بطاقات النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري)

اعدت مشروع الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع التي تشملها بطاقات النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري) في ١٩٧٥ ، وحلت محل الاتفاقية الاصلية للنقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري) منذ عام ١٩٥٩ ، ودخلت حيز النفاذ في ٢٠ اذار ١٩٧٨ . وتضم الاتفاقية الآن (٦٨) طرفاً متعاقداً .

ثالثاً - تطور اتفاقية النقل البري الدولي

منذ 1975 ، عدلت اتفاقية النقل البري الدولي واحد وثلاثين مرة .، في عام 1995 ، بدأت الفرقة العاملة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالمشاكل الجمركية ذات الصلة بالنقل (WP. 30) مدعومة من قبل عدة فرق خبراء مختصة، في العمل على مراجعة شاملة لنظام النقل البري الدولي. لقد انتهت المرحلة الأولى لعملية مراجعة اتفاقية النقل البري الدولي بنجاح في 1997 ودخلت حيز النفاذ في كل الدول المتعاقدة في 17 شباط/فبراير 1999 . وتضمنت إمكانية مراقبة دخول متعهدي النقل نظام النقل البري الدولي، بالإضافة إلى المنظمة الدولية المسؤولة عن طباعة دفاتر النقل البري الدولي وتوزيعها المركزي . كما راعت المرحلة الأولى شفافية طريقة عمل نظام الضمان الدولي ووضعت هيئة إشراف حكومية دولية هي لجنة مراقبة النقل البري الدولي (المجلس التنفيذي للنقل البري الدولي). كما دخلت رزمة ثانية من التعديلات لاتفاقية النقل البري الدولي (المرحلة الثانية) (أعدتها الفرقة العاملة حيز النفاذ في 12 أيار/مايو 2002. وهي تنص بشكل واضح على المسؤوليات القانونية والإدارية لسلطات الجمارك ومتعهدي النقل والمنظمة الدولية التي أصبحت هي الأخرى مسؤولة عن التنظيم والسير الفعال لنظام الضمان الدولي.

وفي عام 2000 ، بدأت أشغال المرحلة الثالثة من عملية مراجعة اتفاقية النقل البري الدولي بقصد السماح بأمور من بينها استعمال الآليات العصرية للمعالجة الإلكترونية للبيانات في نظام النقل البري الدولي، بدون المساس بفلسفتها الأساسية أو هيكله القانوني الإداري والذي تم تحديثه مؤخراً.

أحد التعديلات الذي دخل حيز النفاذ في 12 آب/أغسطس 2006 بإنشاء نظام لمراقبة بطاقات النقل البري الدولي للحفاظ على البيانات التي تحيلها هيئات الجمارك وتطلع عليها الرابطات وإدارات الجمارك فيما يتعلق بانتهاء عمليات النقل البري الدولي في مكاتب المقصد . الهدف من نظام المراقبة الدولي هو تزويد متعهدي النقل و نظام الضمان الدولي بأداة مهمة جدا يستخدمها قطاع النقل وسلسلة الضمان الدولية في تطبيق إدارة المخاطر في العمليات التجارية لنظام النقل البري الدولي . وكذلك فإن وصول السلطات الجمركية إلى قاعدة بيانات نظام النقل البري الدولي المأمون قد سهل إلى حد بعيد إجراءات التحري بعد انتهاء عمليات النقل البري الدولي الوطنية.

ومع انتهاء عملية مراجعة اتفاقية النقل البري الدولي، سيكون نظام النقل البري الدولي جاهزا تماما لمراجعة المتطلبات المستقبلية للنقل والتجارة والإجراءات الجمركية. ومن جهة أخرى، سيستمر مراجعة اتفاقية النقل البري الدولي الرقابة الحكومية، والأمن، وإمكانية التدخل عند الحاجة لضمان إجراء عبور جمركي فعال لا بد منه في النقل والتجارة في العصر الحديث.

رابعاً - اهداف الاتفاقية

تهدف الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع التي تشملها بطاقات النقل البري الدولي الى تيسير العبور الدولي من خلال تبسيط اجراءات العبور الجمركية، ونظام الضمان الدولي . وتعد بطاقات النقل الدولي الاساس المتين المعروف لنظام النقل البري الدولي ، ونظام الضمان الدولي، والاعتراف المشترك بالظوابط الجمركية والحاويات المؤمنة. ويقتصر استخدام نظام النقل البري الدولي على المشغلين المعتمدين.

حسب اتفاقية النقل البري لاحتاج عملية النقل الدولي العابر الى مستندات جمركية وكفالة وطنية. كذلك لا تخضع السلع للتفتيش المادي بسبب تأمين قفل الحاويات. مما يعود بفوائد جمة على عملية المرور العابر باسرها كالحد من حالات التأخير على المعابر الحدودية.

خامساً - الجهات الفاعلة في نظام النقل الدولي الطرقي

أ- الاتحاد الدولي للنقل على الطرق :

ينفذ نظام النقل الدولي الطرقي بموجب ولاية ممنوحة من الامم المتحدة.

ب- الجهات الاعضاء في الاتحاد الدولي للنقل على الطرق:

تصدر دفاتر النقل الدولي الطرقي كما تضمن عمليات النقل التي تتم في اطار نظام النقل الدولي الطرقي وتمنح الولوج الى نظام النقل الدولي الطرقي للعاملين بالتعاون مع السلطات الوطنية.

ج - حاملو دفاتر نظام النقل الدولي الطرقي:

العاملون بالنقل الذين يقومون بعمليات النقل الخاصة بالنقل الدولي الطرقي

د - الجهات الوطنية:

عادةً تكون ادارات الجمارك، تمنح الوصول الى نظام النقل الدولي الطرقي للجهات الاعضاء في الاتحاد الدول للنقل والعاملين في نقل.

هـ - وكالات الامم المتحدة:

تراقب قواعد النقل متعدد الاطراف و نظام النقل الدولي الطرقي على المستوى العالمي.

سادسا" - الفوائد والمزايا المتاحة للإدارات الجمركية

فيما يتعلق بتدابير المراقبة الجمركية على الحدود، يكفل نظام النقل البري الدولي بلا شك مزايا لصالح الإدارات الجمركية لأنه يقلل من الاشتراطات الوطنية لإجراءات المرور العابر. ويتفادى في الوقت ذاته الحاجة - الباهظة التكاليف من حيث القوى العاملة والمرافق - إلى التفتيش المادي من بلدان المرور العابر، عدا فحص الأختام والأحوال الخارجية لمقصورة أو حاوية الشحنة. كما يغني عن الحاجة إلى تطبيق ضمانات ونظم توثيق وطنية.

فضلا عن ذلك هناك مزايا أخرى ناشئة عن حقيقة أن عملية المرور العابر الدولي تغطيها وثيقة مرور عابر واحدة فقط، هي دفتر النقل البري الدولي، مما يقلل من احتمال تقديم معلومات غير صحيحة إلى الإدارات الجمركية.

وفي الحالات التي يشتبه فيها بوجود مخالفات، تمتلك سلطات الجمارك حق تفتيش السلع تحت ختم الجمارك في أي وقت من الأوقات، وإذا دعت الحاجة، وقف عملية النقل البري الدولي أو اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب التشريع الوطني. ونظرا للأحكام الصارمة لاتفاقية النقل البري الدولي واهتمام كل من متعهدي النقل وسلطات الجمارك بتطبيق هذه الأحكام، فإن مثل هذه التدخلات يجب أن تبقى استثنائية. لذلك يمكن أن تقلل السلطات الجمركية إجراءات الجمارك الإدارية الروتينية إلى الحد الأدنى وتكرس مواردها المحدودة لإجراءات مراقبة محددة تستند إلى تقدير المخاطر والمعلومات.

المجلس التنفيذي للنقل البري الدولي، بوصفه هيئة حكومية دولية، يسهر على قيام كل جهة من الجهات الفاعلة في الإجراءات بموجب اتفاقية النقل البري الدولي بتطبيق أحكام الاتفاقية كما ينبغي. وفي حالة وجود صعوبات في تطبيق اتفاقية النقل البري الدولي على المستوى الدولي، يمكن لسلطات الجمارك التوجه إلى المجلس التنفيذي للنقل البري الدولي والتماس نصائحه ودعمه. والمجلس التنفيذي للنقل البري الدولي هو أيضا في خدمة كل الأطراف المتعاقدة لتنسيق وتشجيع تبادل المعلومات السرية وغيرها من المعلومات.

سابعا" - المزايا المتاحة لصناعة النقل

إن المزايا التي توفرها الاتفاقية للتجارة والنقل واضحة بجملة. إذ يجوز للبضائع أن تمر عبر الحدود الوطنية بأدنى حد ممكن من تدخل الإدارات الجمركية. وبتذليل العقبات التقليدية القائمة في سبيل الحركة الدولية للبضائع، يعمل نظام النقل البري الدولي على تشجيع تنمية التجارة الدولية. وبالإقلال من التأخيرات في المرور العابر يتيح هذا النظام تحقيق وفورات لا يستهان بها في تكاليف النقل. كما تتيح اتفاقية النقل البري الدولي بفضل سلسلة ضماناتها الدولية، إمكانية الوصول المبسط نسبيا إلى الضمانات المطلوبة التي هي شرط أساسي لإفادة صناعة النقل والتجارة من تسهيلات أنظمة العبور الجمركي.

وأخيرا يؤدي هذا النظام، بتذليل العقبات القائمة في سبيل حركة المرور الدولية بالطرق البرية، بسبب الضوابط الجمركية، إلى تمكين المصدرين من اختيار أسلوب النقل الأنسب لاحتياجاتهم بمزيد من السهولة.

ثامنا" - الأطراف المتعاقدة في اتفاقية النقل البري الدولي، لعام 1975

أفغانستان	لبنان
ألبانيا	ليتوانيا
الجزائر-	لكسمبرغ
أرمينيا	ليبيريا-
النمسا	مالطة
أذربيجان	المغرب
بيلاروس	هولندا
بلجيكا	النرويج
البوسنة والهرسك	بولندا
بلغاريا	البرتغال
كندا-	جمهورية كوريا-
شيلي-	ملدوفا
كرواتيا	رومانيا
قبرص	الاتحاد الروسي
الجمهورية التشيكية	سلوفاكيا
الدانمرك	سلوفينيا
الإمارات العربية المتحدة-	إسبانيا
إستونيا	السويد
فنلندا	سويسرا
فرنسا	الجمهورية العربية السورية
جورجيا	طاجيكستان
الجبل الأسود	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
ألمانيا	السابقة
اليونان	تونس
هنغاريا	تركيا
إندونيسيا-	تركمانستان
إيران) جمهورية - الإسلامية	أوكرانيا
آيرلندا	المملكة المتحدة
إسرائيل	الولايات المتحدة الأمريكية-
إيطاليا	أوروغواي-
الأردن	أوزبكستان
كازاخستان	صربيا
قيرغيزستان	منغوليا
الكويت	الاتحاد الأوروبي
لاتفيا	

- العدد (٣٥) دولة منضمة لغاية ٢٠١٧
- يعمل العراق حاليا" للانضمام للاتفاقية وتم رفع مشروع قانون الانضمام الى مجلس النواب العراقي

المصادر:

- كتيب النقل البري الدولي (الموقع الالكتروني للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاروبا)
- نظام النقل الدولي الطرقي www.iru.org